

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

The impact of corporate governance mechanisms on the quality of financial reports

The case of the electricity and gas distribution company

اسماعيل بن ديلي

محمد عيدود¹

مخبر اقتصاديات الاستثمار في الطاقة المتجددة واستراتيجيات المناطق

النائية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1- الجزائر

ismail.bendelmi@univ-batna.dz

النائية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1- الجزائر

mohamed.aidoud@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2025/05/20

تاريخ الاستلام: 2025/04/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر آليات حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، استخدمنا المنهج الوصفي، معتمدين في ذلك على أداة الاستبيان حيث قمنا بمعالجة وتحليل بيانات الاستبيان من خلال البرنامج الاحصائي SPSS26. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية: لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز؛ الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع لا تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات؛ عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية. الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التقارير المالية، الإفصاح المالي، جودة التقارير المالية. تصنيفات JEL: G34, M41.

Abstract:

The purpose of this study is to ascertain how corporate governance practices affect the production of high-quality financial reports. We employed the descriptive technique, depending on the questionnaire instrument, to accomplish the study's goals and test the hypotheses. The statistical software SPSS26 was utilized to process and analyze the questionnaire.

The following conclusions were drawn from this investigation.

The Algerian Electricity and Gas Distribution Company does not actually commit to implementing corporate governance mechanisms; the lack of transparency and credibility is reflected in the quality of financial reports. Governance mechanisms have a positive impact on the quality of financial reports issued by the Electricity and Gas Distribution Company.

Keywords: corporate governance, financial reports, financial disclosure, financial reporting quality.

Jel Classification Codes : G34, M41.

¹ المؤلف المراسل.

إن العالم اليوم يشهد ديناميكية هائلة تطال مختلف المجالات، ولا سيما الاقتصادية والتجارية، تنعكس هذه التغيرات السريعة على الأسواق العالمية، مما يولد من حدة المنافسة بين الشركات، وفي ظل هذه الظروف، ظهرت الحاجة الملحة إلى آليات حديثة للإدارة والرقابة لضمان استقرار واستدامة الوحدات الاقتصادية، وتبرز حوكمة الشركات كأحد أهم هذه الآليات، حيث تقدم إطاراً تنظيمياً فعالاً لمعالجة الاختلالات من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة والعمل بتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة وحملتها أسهمها وكذلك أصحاب المصالح الآخرين مثل الموظفين والدائنين والمجتمع.

وحوكمة الشركات هي مجموعة من الأساليب والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح، وتضمن سير الشركة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، وتساعد آليات حوكمة الشركات الفعالة على التخفيف من مخاطر التلاعب بالتقارير المالية وتعزيز إنتاج تقارير مالية ذات جودة.

تستند حوكمة الشركات إلى الإطار القانوني والتنظيمي بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى مثل أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. إن حوكمة الشركات ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف والنتائج التي يسعى إليها أصحاب المصلحة، كالتصدي للفساد وسوء الإدارة، التقليل من الأزمات، وحماية وتنظيم مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالشركة. مما يساهم في الحفاظ على حقوق جميع الأطراف وتحقيق الشفافية والإفصاح.

الإشكالية:

تسعى اقتصاديات الدول لخلق بيئة مناسبة تساهم في تشجيع ودعم التنمية الاقتصادية والاستثمارية، حيث تعد جودة التقارير المالية عنصراً أساسياً لقياس أداء الشركات وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتلعب آليات حوكمة الشركات دوراً هاماً في ضمان جودة هذه التقارير، وتواجه شركة توزيع الكهرباء والغاز، كغيرها من الشركات، تحديات كبيرة في الحفاظ على جودة تقاريرها المالية وتحسين أدائها، خاصة في ظل بيئة اقتصادية ديناميكية ومنافسة متزايدة، ونظراً لأهمية الموضوع، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في شركة توزيع الكهرباء والغاز؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل آليات الحوكمة لها تأثير على جودة التقارير المالية؟
- 2- ما مدى حرص شركة توزيع الكهرباء والغاز على تطبيق آليات حوكمة الشركات؟
- 3- هل تساهم الشفافية والمصادقية في إعداد تقارير مالية ذات جودة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة وقصد الإحاطة بجوانبها الإجابة على التساؤلات تسنعت على مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز.

الفرضية الثانية:

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة:

عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

أهمية وأهداف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لأنها تناقش موضوع يحظى باهتمام واسع من الدول المتقدمة والنامية، وهو تأثير حوكمة الشركات على مصداقية وموثوقية التقارير المالية بعيداً عن أي تلاعبات قد تؤدي إلى خفض جودتها مما يؤثر سلباً على قرارات الجهات المعنية بالشركة.

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة على النحو التالي:

- مدى التزام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بتطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.
- تقييم مدى التزام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بتوفير خصائص ونوعية المعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.
- التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على شفافية ومصداقية التقارير المالية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قد تم استخدام المنهج الوصفي لتقديم الجوانب النظرية المرتبطة بحوكمة الشركات والتقارير المالية، وكذلك تأثير آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية. وتم ذلك من خلال الاستناد إلى مجموعة من المصادر والأبحاث والمنشورات في المجالات الاقتصادية والمحاسبية التي درست العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد استخدمنا أداة الاستبيان وقمنا بمعالجة وتحليل البيانات من خلال برنامج SPSS من أجل الوصول لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

2. مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي:

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التطبيق حيث ساهمت العديد من العوامل والدوافع في نشوء فكرتها وتطورها.

ففي سنة 1932 توصل الباحثان الأمريكيان MEANS et BERLE في كتابهما *the modern corporation and private property* من خلال دراسة تركيبة رأسمال كبرى الشركات الأمريكية، وقد توصلوا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة قد أدى إلى ظهور ثورة إدارية حيث أصبح المديرون هم من يسيطرون فعلياً على الشركات، مما أدى إلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين لحماية حقوق أصحاب المصالح.

1.2. تعريف حوكمة الشركات:

تزايد اهتمام الهيئات الدولية والاقليمية المالية والاقتصادية بمفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال إعطاء تعريف لهذا المصطلح الجديد على أساس أن حوكمة الشركات فيها منافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

حيث عرفت مؤسسة التمويل الدولية حوكمة الشركات على أنها "النظام المستخدم لإدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

(Busco & al, 2013, pp. 1,3)

ويحتوي هذا التعريف على عنصرين أساسيين:

• الأنظمة: وجود أنظمة تحكم العلاقة بين الأهداف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتشمل ما يلي:

- هيكل الشركة: يحدد كيفية توزيع السلطة والمسؤولية داخل الشركة.
- العمليات: تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها داخل الشركة.
- المساءلة: تحدد من هم المسؤولون عن الأعمال المنجزة وكيف يمكن محاسبتهم.

• المسؤولية: تحديد المسؤول والمسؤولية ويشمل ما يلي:

- مسؤولية مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة الشركة وضمانها اتخاذها للقرارات في مصلحة جميع أصحاب المصالح.
- مسؤولية الإدارة التنفيذية: تتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة.
- مسؤولية المدققين: يتحمل المدققين مسؤولية مراجعة البيانات المالية للشركة والتأكد من صحتها ودقتها.

وعرفها باركنسون (Parkinson) على أنها الإجراء الإداري والإشرافي والتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الملاك. (solomon, 2007, p. 13)

يركز تعريف باركنسون على ثلاث عناصر رئيسية:

• الإجراءات الإدارية: تتضمن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها إدارة الشركة لضمان سير العمل بشكل سلس وفعال.

• الإشراف: يشير إلى دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وضمان اتخاذها للقرارات الصائبة.

• التنسيق: يشير إلى ضمان انسجام جميع أجزاء الشركة وتعاونها مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المشتركة.

• المصداقية: تشير إلى الثقة التي يتمتع بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى المساهمين.

• رعاية مصالح الملاك: يؤكد تعريف باركنسون على ضرورة وضع إدارة الشركة لمصالح المساهمين من الأولويات.

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذا النظام بأنه الأداة التي تستخدمها المؤسسة للإشراف والرقابة على نشاطاتها. (OECD, 2006, p. 05)

ويؤكد هذا التعريف على العناصر الرئيسية التالية:

• الإشراف: يشير إلى دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وضمان اتخاذها للقرارات في مصلحة جميع أصحاب المصالح.

• توزيع الحقوق والمسؤوليات: تحدد حوكمة الشركات من يملك الحقوق ومن يتحمل المسؤوليات داخل الشركة.

• أصحاب المصالح: تشمل المساهمين، الموظفين، الدائنين والمجتمع.

- اتخاذ القرارات: تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات الخاصة بالشركة.
- الأهداف: تساعد على تحديد أهداف الشركة والوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف.
- الرقابة على الأداء: تحدد آليات الرقابة على أداء الشركة وتحقيق أهدافها.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل لحوكمة الشركات على أنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والرقابة عليها بهدف ضمان اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، وإدارة المخاطر بشكل فعال تحقق مصلحة جميع أصحاب المصالح، وبالتالي هي عبارة عن مجموعة من القواعد، السياسات، القوانين والإجراءات التي توجه وتساعده الشركات في طريقة عملها وإدارتها والتحكم في عملياتها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وإدارة العلاقة بين أصحاب المصلحة، كما تنطبق إلى محاسبة الأفراد لتقليل مشكلة الوكالة، مما يساهم في تنظيم الممارسات المناسبة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة بهدف زيادة ربحيتها وقيمتها على المدى الطويل من أجل إرضاء وحماية مصلحة جميع الأطراف المعنية، وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتحديد الوسائل والموارد اللازمة والاستخدام الأمثل لها لتحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

2.2. ظهور حوكمة الشركات

برزت حوكمة الشركات كمفهوم جوهري في ممارسات الأعمال الحديثة، لضمان سير الشركات بمسؤولية وأخلاقية وشفافية.

وتعود جذورها إلى أوائل القرن العشرين، مع مساهمات رائدة من بيرل ومينز (Berle et Means) عام 1932، في عملهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" حيث سلطا الضوء على فصل الملكية على الإدارة في الشركات الكبرى

وسعت نظرية الوكالة التي صاغها جنسن وميكلينج (Jenson and Meckling) سنة 1976، إلى تعريف لتعارض المصالح داخل الشركة، وإبراز دورها الفعال في تقليص المشكلات المحتملة الناجمة عن الفصل بين الملكية والإدارة.

في سنة 1987 أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة حماية التنظيمات الإدارية (Treadway Commission)، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريراً يتضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفاذي التلاعب والغش في إعداد القوائم المالية، من خلال تعزيز دور نظام الرقابة الداخلية، والمراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

إن البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات كانت عندما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات تقريرها في ديسمبر 1992، والذي تم تشكيله بواسطة مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان «الأبعاد المالية لحوكمة الشركات». لكن مفهوم حوكمة الشركات قد اتخذ اتجاهًا آخر بعد وقوع الأزمات المالية وإفلاس عدد كبير من الشركات والفضائح المالية التي طالت كبرى الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001. على الصعيد الدولي، يُعتبر التقرير الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان: «مبادئ حوكمة الشركات» أول اعتراف رسمي دولي بمفهوم حوكمة الشركات.

3.2. آليات حوكمة الشركات

تُعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على بيئتها الداخلية والتكيف مع بيئتها الخارجية، بغرض حماية وضمان حقوق جميع الأطراف التي ترتبط بأعمال الشركة، وذلك من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة. يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى نوعين: داخلية وخارجية

1.3.2 آليات الحوكمة الداخلية

تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة الشركة وفعاليتها، وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة. يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى:

أ- مجلس الإدارة: هوعبارة عن مجموعة من الأفراد يتم اختيارهم من قبل مساهمي الشركة للإشراف على إدارتها وتمثيل مصالح هؤلاء المساهمين، حيث يعتبر أكثر آليات الحوكمة أهمية، بالنظر إلى وظيفته التي تكمن في التقليل من تكاليف الناتجة عن فصل الملكية واتخاذ القرارات، ويقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والاستراتيجيات العامة للشركة، كما يشرف على أداء المدير التنفيذي وفريق الإدارة العليا ويضمن تصرفهم لصالح الشركة، ويضمن مساءلة الإدارة على الأداء والالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية، وحماية مصالح المساهمين.

ومن بين المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة ما يلي:

- دور المراقبة، إذ يتولى المجلس مسؤولية انتقاء، تعيين، فصل أو الاحتفاظ بالرئيس التنفيذي ونوابه الأكثر كفاءة وخبرة لقيادة الشركة، ويضمن تصرفاتهم وفقاً للاستراتيجيات والأهداف المحددة؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح حيث يقوم بوضع سياسات لمنع تضارب المصالح بإنشاء قواعد واضحة لمنع تضارب المصالح بين أعضاء المجلس والإدارة والموظفين؛
- الإشراف على إعداد التقارير المالية بما في ذلك تقرير المدقق الخارجي، حيث يقوم بمراقبة عملية إعداد التقارير المالية ويضمن اتباع المعايير المحاسبية المناسبة وكذا التأكد من صحة ودقة التقارير المالية وتعكس الوضع المالي للشركة؛
- المحافظة على سمعة الشركة بضمان الامتثال للقوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة حدوث أي تجاوزات أخلاقية داخل الشركة؛
- المساعدة على صياغة استراتيجية الشركة، بحيث يعمل مع الإدارة العليا على تحديد الأهداف على المدى الطويل، ويساعد في تطوير خطط استراتيجية لتحقيق أهداف الشركة وضمان استدامتها والموافقة على عمليات الاندماج والاستحواذ. (Marnet, 2008, p. 27)

ب- المراجعة الداخلية: التدقيق الداخلي هو عملية أساسية تسمح للمؤسسة بتقييم عملياتها ووضع الضوابط للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وتحديد الانحرافات ونقاط القوة والضعف لاستعمالها في رسم السياسات والاستراتيجيات، كما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (John Wiley & Sons, 2004, p. 3)

تستند عمليات التدقيق الداخلي إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن فعاليتها ومصداقيتها، يتم تعريف هذه المبادئ من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA) حيث تتمثل فيما يلي:

- النزاهة:

- يجب على المدققين الداخليين أن يتحلوا بالصراحة والأخلاق العالية والمهنية في كافة تصرفاتهم؛
- ينبغي عليهم أن يكونوا محايدين وموضوعيين في قراراتهم؛
- يتوجب عليهم تجنب أي تضارب للمصالح وإظهار الشفافية التامة.

- الموضوعية:

- يجب أن تتم عمليات التدقيق الداخلي بنزاهة وحيادية؛
- يتعين على المدققين الداخليين جمع وتحليل المعلومات بشكل موضوعي ودون أي ميل؛
- يجب أن يعتمدوا في استنتاجاتهم على البراهين بدلاً من الآراء الفردية.

- الكفاءة والوعي المهني:

- ينبغي أن يتمتع المدققون الداخليين بالمهارات والمعرفة الضرورية لأداء واجباتهم بأفضل شكل ممكن؛
- ينبغي عليهم البقاء مطلعين باستمرار على أحدث الأحداث والتطورات في مجال التدقيق الداخلي؛
- يجب أن يتحلوا بالعناية والاهتمام في أداء عملهم.

- السرية:

- يتعين على المدققين الداخليين الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء أداء مهامهم؛
- ينبغي عليهم أن يكشفوا عن هذه المعلومات فقط للأشخاص الذين لديهم تفويض؛
- يجب عليهم اتخاذ تدابير أمنية ملائمة لحماية البيانات الحساسة.

- المسؤولية:

- يتعين على المدققين الداخليين إعداد تقارير تتعلق بأعمالهم وتقديمها للإدارة ومجلس الإدارة؛
- يجب عليهم أن يتحملوا مسؤولية جودة عمليات التدقيق التي يقومون بها والاستنتاجات التي يتوصلون إليها؛
- يجب على هؤلاء الأفراد المشاركة في التحسين المستمر لوظيفة التدقيق الداخلي.

إن احترام هذه المبادئ ضروري لضمان أن تكون عمليات التدقيق الداخلي موثوقة ومفيدة وتساهم في تحسين أداء الشركة واتخاذ القرارات الصائبة وإدارة المخاطر بفاعلية.

2.3.2 الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

آليات حوكمة الشركات الخارجية تعد بمثابة ضغط تمارسه المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن، ووسيلة لمراقبة أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، من أجل تنفيذ قواعد حوكمة الشركات. من بين هذه الآليات، نذكر ما يلي

أ-التدقيق الخارجي: يعد التدقيق الخارجي ركيزة أساسية للحوكمة الفعالة، حيث شهدت مهنة مراجعة الحسابات تطوراً في العديد من دول العالم استناداً إلى مفهوم فصل الملكية عن الإدارة. وهذا ناتج عن الحاجة الماسة لرأي مهني مستقل يعكس كفاءة

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

إدارة الشركة في استغلال مواردها المتاحة. ويتمثل دور المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش والانحرافات التي تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المالية وغير المالية للتقارير المالية. (auditing practices board, 1991, p. 125)

يقوم مراقب الحسابات بتقسيم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها، حيث يبدي رأياً حول الوضعية الحقيقية للحالة المالية للشركة ويجب بالفحص السليم للتقارير المالية بالاعتماد على المعايير والمقاييس المعمول بها، وعليه فإنه يعمل على تقديم تقريره بشكل واضح عن النظرة المستقبلية للشركة، ويعتبر التدقيق الخارجي من أهم الآليات الخارجية التي تراقب الشركات. (Marnet, 2008, p. 29)

ب- التشريع والقوانين: تعتبر الأنظمة والقوانين مهمة جداً لتنظيم وإدارة حوكمة الشركات، حيث تؤثر هذه القوانين على الأطراف الأساسية المعنية، مثل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المدققون، المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصلحة. ليس فقط فيما يتعلق بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل أيضاً بكيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.

فعلى سبيل المثال، تم سن قانون OxlyAct Sarbanes في سنة 2002 بالولايات المتحدة الأمريكية يعرف بقانون إصلاح المحاسبة للشركات العامة، والذي يهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين، من خلال تحسين جودة التقارير المالية والحد من ممارسات الشركات الاحتيالية، وقد أدى هذا القانون إلى جملة من التغيرات المهمة التي شملت ما يلي:

- زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة؛
- تعزيز إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية؛
- طلب من المدير التنفيذي تأكيد دقة التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية؛
- تحديد قدرة المسؤولين في الشركة على الموافقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تضر بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين.

ج- منافسة السوق: في إطار سوق تنافسي مثالي وحر، تتمتع الجهات التنظيمية بسيادة القرار، إذ يؤدي أي تصرف غير نزيه من قبل المشاركين في السوق إلى فرض عقوبات عليهم من قبل آليات السوق. حيث يتم عزلهم وتجاهل تعاملاتهم، وشيئاً فشيئاً يتم إقصاؤهم من السوق. (Pigé, 2008, p. 7)

3. التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنشورة وسيلة الإفصاح الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح وإظهار نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي خلال الفترة المالية، حيث يعتمد عليها مختلف أصحاب المصالح عند اتخاذ قراراتهم المختلفة وتوقعاتهم حول النتائج المحققة من طرف الشركة.

1.3. مفهوم التقارير المالية:

إن مفهوم التقارير المالية يتجاوز بكثير مجرد القوائم المالية، التي تشكل جوهر تلك التقارير. فهي تشمل تقرير مجلس الإدارة، تقرير مدير الحسابات، التنبؤات المالية وآخر الأخبار المتعلقة بالشركة، الخطط والتوقعات بالإضافة إلى التأثير البيئي والاجتماعي لأنشطة الشركة. حيث توفر معلومات إضافية غير مالية غير متضمنة في القوائم المالية لكنها ذات فائدة كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

تعتبر وثيقة سنوية تصدرها إدارة الشركة تكشف عن بعض المعلومات المتعلقة بالنشاط المحاسبي للفترة المحاسبية (الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل، تقرير المدقق الخارجي، القرارات الإستراتيجية...) بالإضافة إلى دراسة عن الحالة المالية ومقارنتها بالسنوات السابقة أو مع شركات تعمل في نفس المجال. (Jean-Michel, 2010)

وتعرف أيضا بأنها وسيلة تعبير عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فهي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المالية وغير المالية التي تسمح بعرض دقيق للوضع المالي للمؤسسة. (Obert, 2004, p. 54)

وتعتبر مجموعة من الحسابات، بما في ذلك الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغييرات الأموال الخاصة والملاحق، حيث أن الهدف من هذه البيانات المالية هو الإفصاح عن الحالة المالية والأداء المالي للشركة بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. (Bareto, 2006, p. 261)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التقارير المالية بأنها وسيلة اتصال بين الشركة وبيئتها الداخلية والخارجية، حيث أنها تعرض معلومات مالية وغير مالية هدفها توصيل معلومات مفيدة حول نتائج الشركة وأعمالها لتساعد أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

2.3. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن الهدف الرئيسي من التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة لأصحاب المصالح من أجل اتخاذ قرارات صائبة، هناك عدة عوامل تؤثر في جودة هذه المعلومات، بما في ذلك العوامل المرتبطة ببيئة الأعمال التي قد تعوق العملية المحاسبية، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالمعلومات نفسها وبجودة تقرير المراجع الخارجي. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1.2.3 العوامل الداخلية:

- سلامة الإدارة: يؤثر السلوك الأخلاقي والتزام الإدارة بالتقارير الدقيقة على جودة التقارير المالية.
- الضوابط الداخلية: تساعد الضوابط الداخلية على منع الأخطاء والاحتيال في تقديم البيانات الخاطئة في المعلومات المالية.
- السياسات والتقديرات المحاسبية: يمكن أن تؤثر السياسات المحاسبية على واستخدام التقديرات على النتائج المالية المبلغ عنها.
- كفاءة موظفي المحاسبة: تلعب مؤهلات وخبرة موظفي المحاسبة دورا جوهريا في دقة التقارير المالية.
- حوكمة الشركات: يمكن لآليات حوكمة الشركات الفعالة من تعزيز جودة التقارير المالية.

2.2.3 العوامل الخارجية:

- معايير المحاسبة: تتأثر التقارير المالية بالمعايير واللوائح المحاسبية الأساسية.
- الظروف الاقتصادية: يمكن للعوامل الاقتصادية مثل تقلب السوق والتغيرات التنظيمية واتجاهات الصناعة أن تؤثر على الأداء المالي وإعداد التقارير المالية للشركة.
- جودة التدقيق: تؤثر التقارير التي يقدمها المدققون المستقلون على موثوقية المعلومات المالية.

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

- البيئة القانونية والتنظيمية: يمكن للإطار القانوني والتنظيمي التأثير على متطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير المالية من خلال التشريعات القانونية الضريبية وقانون الإستثمار وقانون النقد والقرض وكذا المقاييس التنظيمية.

- تقرير مدقق الحسابات: يعتبر تقرير مراجع الحسابات أساساً جوهرياً لجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية من خلال تدقيق تلك التقارير المنشورة، وزيادة ضمان مصداقية المعلومات المتاحة، حيث أن الهدف من تقرير المراجع الخارجي هو التأكد من إعداد وعرض هذه التقارير المالية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين السارية.

4. دور آليات الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية

تسعى آليات حوكمة الشركات إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية عالية الجودة لمستخدمي التقارير المالية، من خلال التزامها بتطبيق المعايير القانونية والرقابية والمهنية والأخلاقية والإجراءات التي تسهم في تحقيق خصائص جودة التقارير المالية (المصداقية، الملائمة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم والموثوقية). وهذا يؤدي إلى توفير تعبير دقيق عن معلومات ذات جودة

1.4 دور مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم الآليات التي تراقب نشاط الإدارة، وقد حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) دور مجلس الإدارة في ضمان صحة التقارير المالية والنظام المحاسبي والمالي للشركة.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من أداء واجباته بكفاءة، يجب أن يتحلى بخاصيتين رئيسيتين:

1.1.4 استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

تعتبر هذه الميزة هامة من حيث التأثير على كفاءة المجلس في الإشراف والرقابة، للحد من قدرة المديرين التنفيذيين على خدمة مصالحهم الخاصة، فاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة تسمح بتحسين عملية الرقابة على أنشطة الشركة مما يؤدي لاتخاذ قرارات تصب في صالح المساهمين، وفي هذا الإطار أورد تقرير Vienot 2 معايير يمكن الاعتماد عليها لمعرفة مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتتمثل فيما يلي: (Bissara Philippe, 2007, pp. 57-58)

- يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة موظفاً أو وكيلاً لشخص يتمتع بصفة اعتبارية في الشركة، أو من كبار المدراء التنفيذيين للشركة الأم أو شركة اندمجت معها خلال السنوات الخمس الأخيرة؛
- ألا يكون مورداً أو زبوناً أو موظفاً في أحد البنوك التي تتعامل معها الشركة؛
- ألا تربط عضو مجلس الإدارة أي علاقة مع أي طرف في الشركة؛
- يجب ألا يكون قد شغل وظيفة مدقق الشركة خلال السنوات الخمس الماضية؛
- لم يتول منصب المدير لمدة 12 عاماً.

2.1.4 حجم مجلس الإدارة:

حجم مجلس الإدارة يعتبر عنصرًا حيويًا لضمان سير عمله بشكل جيد، حيث أن بعض الدراسات الميدانية توصلت في اختبارها لأثر حجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية إلى مايلي:

- دراسة Bradbury إلى أن وجود مجلس إدارة كبير الحجم يؤدي إلى تقليل محتوى المعلومات في التقارير المالية، مما يؤثر بالتالي على جودتها؛
- في حين أظهرت دراسة Byard إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى رفع قيمة وجودة التقارير المالية؛
- وخلصت دراسة Fan إلى أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة ليس شرطاً أن يكون الأفضل، حيث أن المجالس الكبيرة قد تكون أقل فعالية.

2.4 دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية:

يعد التدقيق الداخلي أحد أركان آليات الحوكمة وذلك من أجل إرساء نظم سليمة للمراجعة والمساءلة، حيث يقوم بمتابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة اللازمة لمواجهتها، وتساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة من خلال تقديم التقارير والتوصيات للإدارة العليا ولجنة التدقيق، حيث تتناول التوصيات الجوانب التالية: (Dana H, 2003, p. 32)

- تقييم مستقل لنظام الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المناسبة بشأنه؛
- المشاركة في تصميم نظام الرقابة المناسب؛
- تقييم فعالية الإجراءات الإدارية؛
- تحليل المخاطر ومعالجة التهديدات؛
- تسهيل قيام الأطراف المختلفة بالتقييم الذاتي للمخاطر والنظم الرقابية.

3.4 دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية:

تعتبر العلاقة التعاقدية السبب الرئيسي وراء تضارب المصالح بين مختلف الأطراف الفاعلة والمهتمة بالشركة، والتي تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، ومن هنا يكمن دور المدقق الخارجي في الحد من الاحتيال والغش في التقارير المالية من خلال ابداء رأيه المحايد حول ما إذا تم إعداد هذه البيانات وفقاً للإجراءات والمعايير المعمول بها لضمان جودة ومصداقية هذه التقارير، وتساهم في التخفيف من تضارب المصالح الناتجة عن أطراف الوكالة.

5. الجانب التطبيقي

هذه الدراسة أجريت في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، حيث تم توزيع الاستبيان في 2023/09/04، وهذا بهدف دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على تحسين جودة التقارير المالية.

1.5. أدوات الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم تحديد مجتمع الدراسة بالموظفين في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

2.5. عينة الدراسة: تم تحديد عينة البحث من مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتم توزيع 62 استبيان على جميع أعضاء العينة. وقد تم استرداد 60 استبيان صالح وقابل للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات المرفوضة بسبب عدم تطابق الشروط المطلوبة منها. لقد قمنا بالتركيز بشكل خاص على اختيار فئة الأفراد لعينة البحث وذلك بهدف الحصول على أكبر عدد ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

3.5. متغيرات الدراسة: بناءً على طبيعة الموضوع قيد الدراسة، تشمل الدراسة الميدانية كلاً من المتغير المستقل والمتغير التابع كما هو موضح أدناه:

1.3.5 المتغير المستقل: يشير المتغير المستقل إلى آليات حوكمة الشركات التي يتم تقييم تطبيقها في المؤسسات من خلال فحص مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة، والتي تشمل: إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، الأدوار الرئيسية لمالكي الحقوق الملكية، المعاملة العادلة والمساواة بين المساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة.

2.3.5 المتغير التابع: وفقاً لموضوع البحث، يتمثل المتغير التابع في: جودة التقارير المالية التي تقاس بواسطة الصفات النوعية للمعلومات المعلن عنها في التقارير المالية، والتي تشمل: سهولة الفهم، الملاءمة، الموثوقية، قابلية المقارنة والاستقرار في السياسات المحاسبية

4.5. الخصائص الديموغرافية:

الجنس: 15 أنثى، 45 ذكر

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات: 9

من 5 سنوات حتى 10 سنوات: 13

من 11 سنة إلى 15 سنة: 31

أكثر من 15 سنة: 7

5.5. نتائج اختبار الفرضيات: وذلك على النحو الآتي:

1.5.5 نتائج اختبار الفرضية الأولى:

سننتقل إلى اختبار وتفسير الفرضية الأولى، وذلك على النحو الآتي:

أ- الفرضية الأولى:

لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز وبين المتوسط الافتراضي (3).

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنهلآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 01: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري				
One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
0,09170	0,71032	3,7050	60	لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS26

الجدول رقم 02: نتائج اختبار T للعينة البسيطة

One-Sample Statistics					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
0,8885	0,5215	0,7050	0,000	59	7,688
لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز					

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS26

ب- تفسير نتائج الفرضية الأولى:

يتّضح من النتائج المبينة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.70) بانحراف معياري قدره (71)، كما بلغت قيمة $t=+7.68$ عند درجة حرية (df=59) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنهلآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة الموجبة التي تدل على أن آراء أفراد العينة متمركزة حول الرأي الموافقة، وبناء عليه فإن نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأنهلآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز.

2.5.5 نتائج اختبار الفرضية الثانية:

سننتظر إلى اختبار وتفسير الفرضية الثانية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الفرضية الثانية:

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وبين المتوسط الافتراضي (3).

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 03: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
0,10453	0,80970	2,9083	60	الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS26

الجدول رقم 04: نتائج اختبار T للعينة البسيطة

One-Sample Statistics					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
,1175	-,3008	-,09167	,000	59	-,877
الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات					

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS26

ب- تفسير نتائج الفرضية الثانية:

يتضح من النتائج الميَّنة في الجدولين السابقين أنَّ متوسط إجابات أفراد العينة أقل من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (2.90) بانحراف معياري قدره (0.80)، كما بلغت قيمة $t = -0.87$ عند درجة حرية (df=59) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0.05. وبناء على ما سبق نرفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t السالبة التي تدل على أن آراء أفراد العينة متمركزة حول الرأي الغير الموافقة فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى رفض الفرضية الموسومة بأن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

3.5.5 نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

سننطلق إلى اختبار وتفسير الفرضية الثالثة، وذلك على النحو الآتي:

أ- الفرضية الثالثة:

عدم توفر الشفافية والمصادقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أن عدم توفر الشفافية والمصادقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية وبين المتوسط الافتراضي (3).

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أن عدم توفر الشفافية والمصادقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 05: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,10260	,79472	3,1901	6	عدم توفر الشفافية والمصادقية يؤثر سلبا
			0	على جودة التقارير المالية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج ال احصائي SPSS26

الجدول رقم 06: نتائج اختبار T للعينة البسيطة

One-Sample Statistics					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
,3954	-,0152	,19008	,000	59	1,853
عدم توفر الشفافية والمصادقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.					

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج ال احصائي SPSS26

ب- تفسير النتائج الفرضية الثالثة:

يتّضح من النتائج المبينة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.19) بانحراف معياري قدره (,794)، كما بلغت قيمة $t=+1.85$ عند درجة حرية (df=59) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنغياب الشفافية والمصادقية ينعكس على جودة التقارير المالية، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t الموجبة التي تدل على أن آراء أفراد العينة متمركزة حول الرأي الموافقة فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأنغياب الشفافية والمصادقية ينعكس على جودة التقارير المالية.

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تمكنا من فهم تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. فقد زاد التركيز على مفهوم حوكمة الشركات في العقود الأخيرة نتيجة لتبعات العولمة وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وانهيار العديد من

أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز

الشركات. تلعب التقارير المالية دوراً مهماً وحيوياً من خلال توفير معلومات دقيقة وصحيحة وفي الوقت المناسب لمختلف الجهات المستخدمة لها، مما يساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

بناءً على ما سبق جاءت هذه الدراسة والتي تطرقنا فيها إلى مفهوم الحوكمة وتطورها التاريخي وكذا أهم آلياتها، وأيضاً إلى مفاهيم حول التقارير المالية وجودتها وفي الأخير قمنا بالتطرق إلى علاقة حوكمة الشركات بالتقارير المالية التي تصدرها الشركة. بحث أن نظام حوكمة الشركات يساهم في تقديم مجموعة متنوعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية، الفنية والأخلاقية التي تدعم تحقيق خصائص جودة التقارير المالية (مثل الملائمة، المصدقية، الثقة، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب والفهم والاستيعاب). كل ذلك يساهم في الإفصاح الدقيق عن المعلومات التي تتميز بالشفافية والمصدقية. واستناداً إلى ما تم تقديمه في البحث للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج النظرية:

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على حوكمة الشركات والتأثير الذي تتركه على جودة التقارير المالية، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- لا يوجد توافق على تعريف حوكمة الشركات، ولكن الجميع متفقون على أن تنفيذها يعزز جودة التقارير المالية ويدعم قدرة الشركات على التعامل مع أي أزمة مالية قد تواجهها؛
- الاستناد إلى أنظمة حوكمة الشركات سيساهم في تعزيز جودة وشفافية الإفصاح؛
- تؤدي مبادئ وآليات حوكمة الشركات إلى تعزيز الشفافية، وتحديد المسؤولية والمساءلة، وتحقيق العدالة والاستقلالية، وتقليل فرص التلاعب من خلال الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛
- تؤثر حوكمة الشركات بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يقوم بها مستخدمو هذه التقارير؛
- إن حرص مجلس الإدارة على حماية حقوق الأطراف المعنية وقواعد حوكمة الشركات،
- يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية؛
- تعتمد فائدة التقارير المالية على موثوقية المعلومات المحتواة فيها.

النتائج التطبيقية:

تهدف هذه الدراسة التي أجريت على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إلى فهم كيف تؤثر آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية. وقد أسفرت عن النتائج التالية:

الفرضية الأولى :

لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة

التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز وبين المتوسط الافتراضي.(3)

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز وبين المتوسط الافتراضي. (3)

فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأن لآليات الحوكمة تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدرها شركة توزيع الكهرباء والغاز.

الفرضية الثانية:

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وبين المتوسط الافتراضي. (3)

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات. وبين المتوسط الافتراضي. (3)

حيث ان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى رفض الفرضية الموسومة بأن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الواقع تلتزم بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة:

عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أن عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية، وبين المتوسط الافتراضي. (3)

H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أن عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية، وبين المتوسط الافتراضي. (3)

فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأن عدم توفر الشفافية والمصداقية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.

الاقتراحات:

- من الضروري أن تُلزم الكيانات الاقتصادية بإعداد تقارير مالية استنادًا إلى المبادئ والمعايير التي تفرضها المعايير الدولية للمحاسبة.
- فرض تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات على المؤسسات يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية وفائدة المستخدمين.
- القيام بإعداد دليل موحد شامل لحوكمة الشركات، بما في ذلك تدريب الموظفين على إجراءات العمل وفقًا لمبادئ وآليات الحوكمة.
- الدعوة لتنظيم ورشات عمل واجتماعات بين الهيئات المهنية ومجالس إدارة الشركات بهدف تعزيز المعرفة وتطوير الفكر الإداري والتعرف على جميع التطورات المتعلقة بحوكمة الشركات؛

- من المهم الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في تنفيذ حوكمة الشركات، مع مراعاة الخصائص الخاصة للبيئة الاقتصادية المناسبة.

7. قائمة المراجع:

1. Auditing practices board. (1991). proposals for an expended auditor's report. journal of accountancy, 125.
2. Bareto. (2006). Normes IAS/IFRS Application aux états financiers. Paris: Dunod.
3. Bissara Philippe, e. a. (2007). Droit et pratique de la gouvernance des sociétés cotées. joly editions.
4. Busco, C., & al, e. (2013). Integrated Reporting : Concepts and Cases that Rdefine Corporate Accountability (éd. First edition). Ireland: Fund of National University.
5. Cicile Jean-Michel .(2010) .Dictionnaire Bancaire et Economique., ,www.banque-info.com
6. Dana H, & R. (2003). Internal Audit and Organizational Governance. Florida-USA: The Institute of Internal Auditors .
7. John Wiley , & Sons. (2004). THE INTERNAL AUDITOR AT WORK. canada: John Wiley & Sons, Inc.
8. Marnet, O. (2008). Behaviour and rationality in corporate Governance. Abingdon , UK: Routledge Ed.
9. Obert, R. (2004). Pratique des normes IAS/IFRS. Paris: Dunod.
10. OECD. (2006). Policy Brief on Corporate Governance of Barbs in Asia. OECD Publishing service, p. 05.
11. Pigé, B. (2008). Gouvernance, Contrôle et Audit des Organisation. Paris: Economica.
12. solomon, J. (2007). Corporate Governance and Accountability (éd. ltd). England: John Wiley & Son.

7. ملاحق:

الملحق 01: اختبارات التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test		
N		60
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3,1901
	Std. Deviation	,79472
Most Extreme Differences	Absolute	,081
	Positive	,081
	Negative	-,043
Test Statistic		,081
Asymp. Sig. (2-tailed)		,200c,d
a. Test distribution is Normal.		

b. Calculated from data.
c. Lilliefors Significance Correction.
d. This is a lower bound of the true significance.

الملحق 02: نتائج ألفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,989	42

الملحق 03

«مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جوان 2025، ص 679-700»، جامعة الوادي، الجزائر.

الملحق 04

IBM SPSS Statistics Data Editor										
File Edit View Data Transform Analyze Graphs Utilities Extensions Window Help										
	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure
1	a1	Numeric	8	2	الجنس	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Nominal
2	a2	Numeric	8	2	العمارة	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Nominal
3	a3	Numeric	8	2	تد الحركة على شكل لائحة الدالة و غير الدالة الحركة	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
4	a4	Numeric	8	2	تحقيق مبادئ الحركة في إدارة الحركة	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
5	a5	Numeric	8	2	تحقق حركة الترتيب في وقت الترتيب و رفع واحدة عند الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
6	a6	Numeric	8	2	وحد لائحة الترتيب و تحريك الحركة عند الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
7	a7	Numeric	8	2	بما ترتيب الترتيب و في الترتيب الترتيب عند الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
8	a8	Numeric	8	2	تحقق الحركة على شكل الترتيب و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
9	a9	Numeric	8	2	تحقق لائحة الحركة و في الترتيب الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
10	a10	Numeric	8	2	تد الحركة في الترتيب و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
11	a11	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
12	a12	Numeric	8	2	الترتيب و الترتيب و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
13	a13	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
14	a14	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
15	a15	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
16	a16	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
17	a17	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
18	a18	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
19	a19	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
20	a20	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
21	a21	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
22	a22	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
23	a23	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
24	a24	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
25	a25	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
26	a26	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
27	a27	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
28	a28	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
29	a29	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
30	a30	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
31	a31	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
32	a32	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
33	a33	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
34	a34	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
35	a35	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
36	a36	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
37	a37	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
38	a38	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
39	a39	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
40	a40	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal
41	a41	Numeric	8	2	يؤثر لائحة الحركة و الترتيب و الترتيب و الترتيب	1, 000 [غير...]	None	8	Right	Ordinal

الملحق 05

«مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جوان 2025، ص 679-700»، جامعة الوادي، الجزائر.